معالم البناء الاقتصادي الصيني من الإصلاح إلى النجاح

أ. عبد الرزاق مختاري
جامعة الجزائر 03
abderrazak13@hotmail.fr

ملخص:

إن نجاح التجربة الاقتصادية الصينية مكنها من الظفر بمكانة عالمية بين الدول الصناعية الكبرى، وهو ما ينعكس اليوم من خلال تأثيرها في مسرح العلاقات الدولية و العملية الاقتصادية العالمية ككل. فتطور المنظور الإصلاحي في السياسة الصينية، وانفتاحها على الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمار الخارجي وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية عن طريق الاعتماد على منهج التكيف والتدرج جعلها تتخلص من إرث النزعة الإيديولوجية و هيأ لها الظروف لتنصهر في بوتقة اقتصاد السوق الحر الذي قادها لتحقيق نمو اقتصادي هو الأسرع عالميا. وفي هذا السياق نفسه، جاءت هذه الدراسة الموجزة لتسلط الأضواء على مسار الإصلاحات التي اعتمدت عليها الصين في بناء اقتصادها الوطني.

Résumer :

La réussite de l'expérience économique de la chine sa donne une place mondiale très importante parmi les grandes puissances industrielles du monde. Cette position, favorise la chine d'exercer une influencé sur la scène politiques internationales et dans toutes les opérations économiques mondiales.

La progression de la vision de la réforme de la politique chinoise, et sa l'ouverture à l'économie mondiale, plus sa stimulation de l'investissement extérieur et son renouvellement de la restructuration des entreprises économiques basée sur la méthodologie de l'adaptation et de la graduation font à se débarrasser de l'héritage de la tendance idéologique, et du fait, il lui a consacré tous les éléments de la réussite dans le domaine de l'économie du marché libre, ce qui a lui donné une croissance rapide sur l'échelle mondiale.

Dans ce même contexte, la présente étude met en lumière le parcours des réformes qui ont été adoptées par la Chine pour sa construction de leur économie nationale.

الكلمات المفتاحية: التجربة الاقتصادية الصينية، الإصلاح الاقتصادي، التحديث الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، اقتصاد السوق، العقيدة الإصلاحية الصينية.

تعد تجربة التحديث والإصلاح الاقتصادي للصين منذ 1978 من التجارب الناجحة والفريدة من نوعها في تاريخ البشرية، نظرا لما حققته من معدلات نمو مدهشة جعلت هذا البلد العريق يرتقي في فترة وجيزة إلى مصاف الدول الكبرى في العالم، فالإصلاحات التي قامت بها الصين تميزت بالبساطة كونها لم تحمل مخططا شاملا في الأصل بل اعتمدت على التدرج حسب سلم الأولويات.

لذلك ركزت في بادئ الأمر على تشجيع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي بغية إخراج البلد من شبح الفقر والاحتياج. ونظرا لقوة الجانب الروحي الكونفوشيوسي الذي يتميز به الفرد الصيني من خلال تشبعه بالحيوية والانضباط والتفاني وحب العمل الجماعي استطاعت هذه الأمة أن تحدث تغييرا جذريا في نظامها الاقتصادي والاجتماعي في رونق منسجم ومتكامل ومستمر انتهى بها إلى التحول من التطبيقات الاشتراكية إلى تطبيقات اقتصاد السوق، وذلك وفقا لمنهج التدرج والتكيف كإطار أخير لمسارها التنموي.

وبناءا على ذلك، سأحاول في هذه المقالة تحليل عمليات البناء الاقتصادي التي اعتمدت عليها الصين من خلال برامج الإصلاح التي قامت بها على مستوى القطاع الزراعي والصناعي والمالي.

1- تطور فلسفة الإصلاح الاقتصادي في الصين :

تميزت فترة حكم الزعيم الصيني " ماوتسي تونغ، **Mao Zedong** " (1949-1976)، بتبنيه للإيديولوجية الاشتراكية كمحور أساسي تقوم عليه كل السياسات الداخلية والخارجية للصين، حتى أصبحت من أهم مقومات الشخصية للفرد الصيني. وقد اعتمد "ماو تسي تونغ" في بنائه الفكري على النظرية الماركسية وكيفها وفقا لخصائص البيئة الصينية، وجعل منها أساسا جوهريا في حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضرورة التمسك بقيم الثورة، والمحافظة على الثقافة الكونفوشيوسية في إطار الإيديولوجية الشيوعية الداعية للأحادية الفكرية، والرافضة للانفتاح الخارجي [1] .

وتعزيزا لهذا التوجه أطلق " ماو تسي تونغ " الثورة الثقافية (1966- 1976) طمعا في تحقيق قفزة كبرى إلى الأمام، ولكن منيت هذه المجهودات بالفشل نظرا لأن سياسات التنمية الاشتراكية في هذه الفترة اعتمدت على مركزية الدولة و ركزت على الصراع الطبقي الذي حل محل البناء الاقتصادي العلمي. و بالتالي، هذه السياسات رفضت استخدام التغيرات التكنولوجية الحديثة، ودعم المعارف والمهارات الفنية والفردية، وأية أفكار تدعو للرفاهية والوفرة الاقتصادية، فكانت

النتيجة كارثية ولم ترقى إلى المستوى الذي كان يأمله الشعب، خاصة ما تعلق منها بتحسين الظروف المعيشية وتوفير الحجات الأساسية للمواطن الصيني[2].

إن هشاشة الاقتصاد الصيني وضعف المستوى المعيشي الذي رافقه انتشار كبير للفقر في الحقبة الماوية حفز على بروز دعاة التيار الإصلاحي المعارض بزعامة " دنج هيساو بنج" الذي أصبح يدعو إلى ضرورة الانفتاح على الإقتصادات اللبرالية للدول الكبرى بغية تفعيل عجلة التنمية نظرا لما حققته الرأسمالية من تطور وازدهار لشعوبها، ولكن هذا التيار واجه معارضة قوية من قبل دعاة التيار المحافظ من أنصار" ماوتسي تونغ". ولكن بعد وفاة هذا الأخير عام 1976م ، تعزز التيار الإصلاحي بانضمام "هو ياو بانج" الذي كان يشغل منصب رئيس قسم الدعاية في الحزب الشيوعي الصيني، الأمر الذي ساعد على فرض مناقشة نظريات الإصلاح الاقتصادي داخل الحزب أثناء انعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1978م ، والتي تتمثل فيما يلي[3]:

- **نظرية القط**: تهدف إلى القبول بأي سياسات تقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الدور الإيديولوجي في العملية الاقتصادية.

- **نظرية عصفور القفص**: تهدف إلى وضع الأرضية الملائمة لتهيئة الظروف البيئية لتبني سياسة اقتصادية رأسمالية في إطار الخصائص الاشتراكية الصينية.

وتعد هذه الدورة، من أهم الاجتماعات المركزية للحزب الشيوعي إذ تم فيها اتخاذ قرارات جذرية و حاسمة تتعلق بمستقبل الصين، وتم فيها تغيير توجهات السلطة الصينية في السياسة الخارجية؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع دور النزعة الإيديولوجية في العملية السياسية. وعليه يمكن القول، أنه بهذا التغيير بدأ الانتقال التدريجي للصين من سياسة الانغلاق على الذات إلى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي.

ترتكز هذه الإصلاحات التي قام بها " دنج هيساو بنج " على مقاربات النظرية الواقعية المبنية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية، ولذلك كان يرى أن التعصب للنزعة الإيديولوجية كانت سببا في تأخر المجتمع الصيني. وعلى هذا الأساس، أصبح من المهم على الصين أن تنتهج سياسة براغماتية لا يهمها فيها الإيديولوجية، سواء كانت شيوعية أو رأسمالية، وإنما المهم البحث عن الوسائل الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وفي هذا السياق، أطلق " دنج

هيساو بنج " عبارته الشهيرة بقوله:" ليس المهم لون القطة، أبيض أو أسود مادامت القطة تصطاد فأرا فهي قطة جيدة " (4).

و في السنة الأولى للإصلاحات من عام 1978، بدأت السلطة الصينية الجديدة في عمليات الإصلاح الاقتصادي انطلاقا من البيئة الداخلية، وتحت رعاية الحزب الشيوعي الصيني الحاكم للبلاد؛ الأمر الذي ساعدها في أن تمزج بين العناصر الاقتصادية للاشتراكية مع العناصر الاقتصادية للرأسمالية. وبالتالي، تعد هذه الخطوة الجبارة الانطلاقة الأولى للتحول من الاقتصاد الموجه مركزيا إلى اقتصاد السوق المتفتح على العالم (5). ومن هنا نجد أن هذا الانتقال التدريجي الذي قامت به السلطة الصينية ساهم إلى حد كبير في تجنيبها الفوضى والعنف والانقلابات السياسية الخارجية، كما حدث في بلدان أوربا الشرقية.

ومن جهة أخرى، اعتمدت الصين في عقيدتها الإصلاحية على مبدأ التسلسل، إذ اقتصرت تجارب الإصلاح في البداية على مناطق محدودة، وعند نجاحها يتم نقلها إلى كامل المناطق في البلاد، وهذا الأسلوب يقتصر على قطاع معين ثم يتم تعميمه على القطاعات الأخرى، مما ساعد على استمرار هذه العملية بطريقة عقلانية (6). كما أن هذا الأسلوب الإصلاحي الجديد القائم على التدرج وفر بيئة عمل آمنة للاقتصاد الصيني الناشئ لينمو بطريقة سلسة و ممنهجة، تحميه من أخطار الاختلال والانهيار في تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، استطاعت الفلسفة الإصلاحية الصينية التي زاوجت بين الاشتراكية والرأسمالية، أن تقلل من تأثير وسيطرة المؤسسات السياسية على نظيرتها الاقتصادية عكس ما كان متعاملا به سابقا، وبفضل هذا الطرح الجديد رسم الإصلاحيون في الصين توجها مخالفا لرؤية" ماوتسي تونغ" التي كانت فيها الإيديولوجية والمركزية عاملان أساسيان في بناء السياسة الداخلية للدولة (7). وفي هذا السياق، يمكن القول أن التيار الإصلاحي نجح في إدخال تعديلات جوهرية على النظرية الاقتصادية الاشتراكية في الصين، وأثبت إمكانية الاستفادة من إيجابيات النظام الرأسمالي مادام الهدف من ذلك هو تحقيق النمو الاقتصادي و ترقية المجتمع الصيني.

2- دوافع الإصلاح الاقتصادي:

يمكن أن نلخص أهم العوامل التي فرضت إصلاح المنظومة الاقتصادية في الصين فيما يلي[8]:

1. انخفاض نسبة التنمية الاقتصادية، وما رافقها من تدني في المستوى المعيشي، و انتشار الفقر بين أوساط الشعب الصيني، كل هذا زاد في تفاقم المشاكل الاجتماعية للدولة التي أصبحت عاجزة عن تأمين الحاجات الضرورية للمواطن الصيني.

2.نجاح النظام الرأسمالي في تحقيق رفاهية شعوب الدول الغربية، وأيضا نجاح التجارب الاقتصادية الرأسمالية في بعض الدول الآسيوية، ولا سيما اليابان وكوريا الجنوبية.

3. الآثار السلبية التي خلفتها الثورة الثقافية الماوية على المجتمع الصيني من خلال إخفاق تبني النزعة الإيديولوجية كعقيدة محورية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4.وصول أنصار التيار الإصلاحي الداعين إلى الانفتاح على الرأسمالية، بقيادة (دنج هيساو بنج) إلى هرم السلطة التنفيذية؛ الأمر الذي دفع بصانع القرار إلى العمل على تكييف السياسة الداخلية والخارجية في الصين مع المستجدات الدولية، خاصة في القطاع الاقتصادي والسياسي.

3- برامج التحديث الاقتصادي الصيني :

خلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر 1978، قررت اللجنة المركزية للحزب المصادقة على المخطط العام للإصلاح الاقتصادي "برنامج التحديثات الأربعة"، وتم التركيز فيه على أهم المحاور الكبرى لإعادة هيكلة وبناء نظام اقتصادي يتناغم مع التطورات التي يعرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويمكن تلخيص هذا البرنامج في النقاط التالية :

-. إرساء سياسة اقتصادية جديدة بغرض دفع عجلة التنمية، وجعلها أكثر تكيفا وانفتاحا على المتغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي التي غلبت عليه الصبغة الرأسمالية. وفي هذا السياق، قسم مستشار الأمين العام السابق للحزب الشيوعي " زهاو زيانج" حكومات الدول إلى أربعة مجموعات من حيث التعامل والانسجام مع التغيرات السياسية والاقتصادية التي تصيب المجتمع الدولي، وهي كالآتي [9]:

أ). حكومات جامدة واقتصاد جامد: معنى ذلك أن نوع السلطة و البنية الاقتصادية لهذه الدول غير مؤهلة للتكيف مع المتغيرات العالمية مثل : الإتحاد السوفياتي .

ب). حكومات مرنة و اقتصاد جامد: معنى ذلك أن آليات التكيف داخل السلطة السياسية مع الوضع الجديد أوفر وأسرع من آليات التكيف في القطاع الاقتصادي مثل: حالة الهند.
ج). حكومات جامدة واقتصاد مرن : هذا النمط من الدول يكون فيه القطاع الاقتصادي أكثر قابلية و قدرة على التكيف مقارنة بالسلطة السياسية، ومثال على ذلك: دول النمور الآسيوية.
د). حكومات مرنة واقتصاد مرن: في هذا النمط السلطة السياسية والبنية الاقتصادية تتمتعان بمرونة عالية من الانسجام والتكيف مع التغيرات الدولية، وتمثل هذه المجموعة الدول المتطورة . وهنا " زهاو زيانج" يؤكد على ضرورة أن تعمل الصين بكل جهد بغية الانضمام إلى هذه المجموعة التي تقود الاقتصاد العالمي.
-. التسلسل في أولويات التنمية مع إعادة هيكلة وإصلاح القطاعات الإنتاجية بدءا بإصلاح القطاع الفلاحي ليليه القطاع الصناعي والمالي ثم القطاع العسكري كمرحلة أخيرة.
-. العمل على الانضمام إلى المنظمات التجارية والهيئات المالية الدولية.
-. تعزيز البحث العلمي عن طريق إصلاح منظومة التعليم العالي بما يواكب التطورات العالمية، وخفض عدد التخصصات من 814 إلى 504 تخصص بهدف التركيز على التخصصات التي تحتاجها العملية الإنتاجية للاقتصاد الصيني[10]، وبدءا من عام 1994، بدأت لجنة التعليم الوطنية بتنفيذ (خطة إصلاح المضامين الدراسية للقرن الواحد والعشرين).

4 – الإصلاحات على مستوى القطاع الزراعي (1978-1984) :

يعتبر القطاع الزراعي أول القطاعات التي حضيت بالإصلاح حسب الأولويات التي سطرتها الصين، وبالرغم من صعوبة التضاريس والمناخ الطبيعي اللذان يجعلان جزءا كبيرا من هذا البلد غير ملائم للزراعة، إلا أن الصين استطاعت أن تحقق تقدما كبيرا في هذا المجال ، بدءا باستصلاح مساحات شاسعة أصبحت اليوم صالحة للزراعة والتي تقدر بحوالي 130 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للصين [11].

وكمرحلة أولية بدأ إصلاح القطاع الزراعي باتخاذ عدة إجراءات، منها إلغاء الكومينات والتعاونيات الزراعية، وتوزيع الأراضي على العائلات التي تمتهن الفلاحة عملا لها مع السماح لهم بحرية اختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون في زراعتها. وهو ما ساعد على تفجير الطاقات وتنويع المبادرات الإنتاجية، وخلق التنافس بين الفلاحين، خاصة بعد أن أصبحت فوائد الفلاحين تقاس على أساس وفرة كمية الإنتاج وليس الأجر[12].

وفي ديسمبر 1987م، أعطت القيادة الصينية الضوء الأخضر لتحويل وسائل الإنتاج من الملكية الجماعية إلى الملكية الخاصة في القطاع الزراعي، كما قامت بإقرار حل الهياكل الفلاحية الجماعية، وتعويضها بنظام جديد عرف باسم نظام الحيازة العائلية، وتشجيعا لطبقة الفلاحين اعتمدت الدولة على سياسة تخفيض أسعار بذور المنتوجات الفلاحية الأكثر استهلاكا مثل (الأرز، القمح، القطن)، وقد وصلت نسبة التخفيضات إلى حوالي 40% بين سنوات 1979-1981. هذه التحفيزات نتج عنها زيادات معتبرة في العملية الإنتاجية الخاصة بالقطاع الزراعي، وعلى سبيل المثال نجد بين عام 1978 إلى 1983 أن نسبة المحاصيل الزراعية زادت بحوالي 40%، وهو ما يعادل زيادة بمقدار 100 مليون طن [13]. كما أدركت الصين أهمية العناية بالأقاليم الريفية؛ الأمر الذي استلزم ضرورة تنميتها وتطويرها وتشجيع النشاط الفلاحي فيها بهدف الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لكل سكان الصين [14].

ومن جهة أخرى، لقد كان لنظام الحيازة العائلية الذي أقره الحزب الشيوعي الصيني عام 1980 أثر إيجابي على نفسية الفلاحين، مما خلق رابطا قويا بين الفلاحين و أراضيهم، وزادهم تحفيزا على زيادة الإنتاج و استثمار أكبر لرؤوس أموالهم في القطاع الفلاحي. و في عام 1985، قررت السلطة الصينية إلغاء حتمية تزويدها بتلك الحصص من الإنتاج المفروضة على الفلاحين من مردود المحاصيل الزراعية باستثناء الحبوب الغذائية و القطن، وهو ما أعطاهم حرية التصرف في الفائض من الإنتاج عكس ما كان متعامل به سابقا.

وبالتالي نستنتج أن هذه الإجراءات المطبقة في الإصلاحات أوجدت تنافسا كبيرا بين الفلاحين، و شجعت على ظهور نمط إنتاجي جديد في القطاع الزراعي يعرف بالتخصص العائلي أي كل عائلة تتخصص في نوع ما من الإنتاج (خضر، فواكه، تربية دواجن ، تربية مواشي، أسماك). ومن جانب آخر، هذا التنافس الزراعي خلق طبقة ثرية من الفلاحين ساهموا في تطوير القطاع الفلاحي الذي أصبح يشكل الجمهور الأساسي في توفير الغذاء لكامل الشعب الصيني.

ومن النتائج الإيجابية التي حققها الإصلاح الزراعي كونه استطاع أن يحول نحو 300 مليون صيني من الطبقة الكادحة الفقيرة إلى الطبقة الوسطى، حيث نجد أنه في السبعينات كان حوالي ثلث سكان الصين يصنفون كفقراء يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، أما اليوم فإننا نجد أن 10 %

فقط من سكان الصين يعيشون تحت هذا التصنيف. وبالتالي، الصين اليوم تعتبر من أكبر الاقتصاديات العالمية في القطاع الزراعي. كما أنها أصبحت تحتل المراتب الأولى في إنتاج الأرز والقطن والقمح والذرة والشعير والشاي، فضلا عن إنتاجها المتنوع في تجارة السلع الغذائية.

وبفضل هذا التطور المستمر في وسائل الإنتاج الذي رافقه تكوين ملايين الفلاحين والمهندسين والتقنيين في هذا القطاع، أصبحت الصين اليوم تمتلك نظاما زراعيا ناجحا تستطيع من خلاله توفير الأمن الغذائي لأكثر من 1.3 مليار نسمة يمثلون 22% من سكان المعمورة [15].

5 – الإصلاحات على مستوى القطاع الصناعي:

1.5 – المرحلة الأولى من (1983–1992):

نظرا للنجاح الباهر الذي تحقق في خضم الإصلاحات في القطاع الزراعي شجع السلطات الصينية إلى الانتقال نحو إصلاح القطاع الصناعي، حيث بدأت هذه الإصلاحات الاقتصادية بتحرير القطاعات الصناعية بالتدريج من سيطرت الدولة، انطلاقا بتجسيد اللامركزية في صناعة القرار، وتقليص نفوذ الحزب الشيوعي في إدارتها.

والجدير بالذكر هنا، أن هذه العملية الإصلاحية تم فيها التركيز على إصلاحين، الأول إصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها والثاني إصلاح نظام التسعير. وفي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية، تم تحويل الشركات العامة إلى شركات تسيير، وفقا لآليات ومبادئ السوق، حيث تم نقل جزء مهم من ملكية هذه الشركات إلى المدراء والموظفين فيها؛ الأمر الذي زاد من روح المبادرة والإنتاج، وفقا لمبدأ الزيادة في تحقيق الأرباح. أما فيما يخص إصلاح نظام التسعير، تم فيه إتباع نظام التسعير المزدوج للسلع أي هناك أسعار تحدد من قبل الدولة لجزء من السلع، والجزء الآخر تحدده آليات السوق كمرحلة أولية، ولكن مع بداية عام 1992 أصبح أكثر من 90 % من الأسعار تحدد انطلاقا من مؤشرات السوق[16].

وعلاوة على ذلك، توسعت هذه الإصلاحات لتمنح العمال فرص أكبر للتعبير عن آرائهم في مجال عملهم. بالإضافة إلى تحرير الوحدات التجارية بالتدريج مع إمكانية الترخيص للاستثمار، وإنشاء المؤسسات الخاصة، وذلك حسب ما أقرته قوانين تنظيم مؤسسات الدولة الصناعية عام 1983م. وأيضا، تم منح المؤسسات العمومية حرية تمويل برامج الإنتاج والتسويق، و وضع القواعد التنظيمية التي تحدد الواجبات والحقوق بين العمال و مؤسساتهم. هذا التحرير الذي عرفه القطاع

الاقتصادي ساهم في استقلالية المؤسسات، وتحسين أدائها؛ الأمر الذي شجع السلطة الصينية في أكتوبر 1985 على إرساء نظام يجمع بين التخطيط وتفعيل السوق وتنظيم عناصر العملية الاقتصادية، وتحليل الظواهر الناتجة عنها. وبالتالي، نجد أن هذا الإنعاش الاقتصادي الذي بدأ يظهر من خلال مباشرة هذه الإصلاحات، دفع المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني المنعقد عام 1987، لصياغة مفهوم جديد سمي ب" الطور الأول نحو الرأسمالية"، الذي ستليه أطوار أخرى تهدف إلى استمرار التحول نحو اقتصاد السوق (17).

ومنذ أواخر الثمانينات أصبح الاقتصاد الصيني يعمل بواسطة نظامين مختلفين (الشيوعية والرأسمالية) نجحا في تحقيق التعايش بينهما، ومن ثم استطاع هذا النظام المزدوج تجنيب الصين من صدمة الرأسمالية الشرسة التي تعرضت لها البلدان الشيوعية في أوربا الشرقية (18).

2.5– المرحلة الثانية من (1992 – 2002):

تضمنت هذه المرحلة إمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة ولم تتوفق في أداءها. لقد أعطت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية للدولة نوعا من الاستقلالية والمسؤولية المحلية في التسيير، وساهمت في تشجيعها على تحسين وسائل الإنتاج وتحقيق الأرباح، وحرية تسويق المنتوج، ومع ذلك هذه المؤسسات العمومية لم تصمد أمام منافسة المؤسسات الخاصة أو الأجنبية التي تطورت بسرعة في شتى القطاعات، حيث انتقلت حصتها من الإنتاج الصناعي من 75% في 1978 إلى 46% في 1992، لتصل إلى 28% في 1998، وهو ما يعكس لنا مدى تراجعها في نسبة إنتاجها الصناعي.

وبالتالي هذا الأمر، أدى بها إلى عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص الذي كان منظما ومهيكلا، كما أصبحت الآلاف من المؤسسات العمومية في منتصف عام 1998 تتخبط في أزمات مالية نظرا لتعرضها لخسائر مادية كبيرة (19)، وهو ما أجبر الدولة على تقديم دعم مالي في كثير من الأحيان بغية إنعاشها من جديد وتجنيبها الإفلاس عن طريق منحها قروض بنكية تارة، وتأجيل دفع مستحقاتها الضريبية تارة أخرى ، أو إعادة تأهيل العاملين في هذه الشركات من خلال فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم مع فتح المشاريع الجديدة. فمثلا في أواخر التسعينات، تم إحصاء ما

يقارب 70% من 100 ألف مؤسسة اقتصادية عمومية كانت على وشك الإفلاس، والتي استفادت بنسبة 40 % من ميزانية الدولة بغية إعادة تأهيلها [20].

ومما سبق عرضه، يمكن أن نرجع العوائق التي أثرت سلبا على هذه المؤسسات، أولا في كونها غالبا ما تنتمي إلى قطاعات صناعية فقدت القدرة على مواكبة سرعة التنافسية المفروضة من قبل المؤسسات الخاصة، وكذلك نظرا للسياسة التي ورثتها قبل الانفتاح كالحماية الاجتماعية وتوفير السكن للعمال ما شكل عبئا ثقيلا على أرباحها، فضلا عن التداخل في القرار السياسي والإداري لها.

3.5– المرحلة الثالثة من (2002– حتى الآن):

نظرا لما حققته الصين من مكانة عالمية، أصبحت في هذه المرحلة تركز على مبدأ التنمية المستدامة عن طريق الاهتمام بالجودة العالية وترشيد الطاقات والموارد، واستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وهذا بهدف زيادة الإمكانات الكامنة لاقتصادها مما يمكن أن يحقق لها مجتمع متناسق تذوب فيه الفوارق الاجتماعية التي ظهرت من جراء اتساع الفجوة بين الأغنياء ومحدودي الدخل جراء التحول نحو اقتصاد السوق. فهدف الصين في هذه المرحلة هو المحافظة على توازنها التنموي الحديث بما يضمن لها الاستمرار في تحقيق نسب عالية من النمو بغرض الرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطنيها [21].

ومع تقلد الجيل الجديد لزمام الحكم في الصين، بعد انعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012، وانتخاب لجنته المركزية الجديدة، طرح الأمين العام للحزب شي جين بينغ (**Xi Jin Ping**) تصوره فيما يخص تحقيق الحلم الصيني المتمثل في النهضة العظيمة للأمة الصينية، أي أنه بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب عام 2050، سيصل الدخل الصيني إلى مستوى دخل يضاعف ما كان عليه عام 2012، وستكون الصين وصلت إلى بناء دولة اشتراكية حديثة. ولتحقيق هذه الأهداف عقد الحزب لجنته المركزية في أكتوبر عام 2014، والتي تم فيها وضعِ الخطوط العريضة لتجسيد هذا الحلم والتي سأوجزها فيما يلي [22]:

تعميق الإصلاحات على نحو شامل في إطار الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

تجسيد حكم دولة القانون وتحديث منظومتها.

تحقيق الرفاه الاجتماعي على نحو شامل.

إدارة شؤون الدولة والحزب بصرامة وعلى نحو شامل.

ولتحقيق هذه الخطوط يجب توسيع مجال الإصلاحات في الأنظمة التالية:

- إصلاح النظام الاقتصادي عن طريق التنمية والمنافسة.
- إصلاح النظام السياسي لبناء دولة مؤسسات قوية.
- إصلاح النظام الثقافي بتجسيد القيم الاشتراكية.
- إصلاح النظام الاجتماعي و البيئي لبناء صين يتعايش فيها الجميع.
- إصلاح نظام الحزب بالاعتماد على الأسلوب العلمي والديمقراطي والقانوني لممارسة السلطة.

ومن خلال هذا الجدول(1) الذي يعكس لنا معدلات النمو الاقتصادي الصيني، يتضح لنا جليا مدى نجاح ميكانيزمات الإصلاح التي اعتمدتها هذه الدولة في تطوير بنيتها الاقتصادية.

جدول رقم (1) : معدلات النمو الاقتصادي في الصين للفترة (1990– 2015).

السنة	النمو الاقتصادي في الصين %	السنة	النمو الاقتصادي في الصين %
1990	9.3	2003	10
1991	8	2004	10.1
1992	14.2	2005	11.3
1993	14	2006	12.7
1994	13.2	2007	14.2
1995	10.9	2008	9.6
1996	10	2009	9.2
1997	9.3	2010	10.4
1998	7.8	2011	9.3
1999	7.6	2012	7.8
2000	8.4	2013	8.5
2001	8.3	2014	7.3
2002	9.1	2015	6.9

المصدر : بيانات وإحصاءات البنك الدولي،شبكة المعلومات الدولية ،الموقع:

ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول، يتضح لنا أن نسب النمو التي حققتها الصين لمدة أربع وعشرون سنة (1990- 2015) تعتبر نتائج عالية و فريدة من نوعها، حيث أنه عند حسابنا للمتوسط العام لمعدلات النمو نجده يعادل ما نسبته 9.14 % وهي نتيجة جد عالية، ويمكن أن نرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للصين وما تحقق فيها من نمو اقتصادي إلى المنهج التدريجي والتجريبي الذي اعتمدت عليه في التحول إلى نظام اقتصاد السوق.

6 – الإصلاحات على مستوى النظام المالي:

منذ 1983، أصبحت المعاملات المالية في الصين تسير وفق نظام بنكي مركزي قوي وفعال، وبسياسة أكثر مرونة فيما يخص منح القروض وتسيير نسب الفوائد. كما أنشأت الصين عدة بنوك فرعية تابعة للبنك المركزي"البنك الصيني الشعبي" أهمها: (البنك الفلاحي، البنك الصناعي و التجاري). ودعمت هذه المؤسسات البنكية بإصلاحات جد إيجابية على مستوى النظام المالي الذي تم تعزيزه بمجموعة من القوانين أهمها القانون البنكي لسنة 1995، الذي عزز سلطة البنك المركزي، و حول البنوك الكبرى للدولة إلى بنوك تجارية مسؤولة عن أرباحها وخسائرها ، و أقر إنشاء ثلاث بنوك خاصة بالتنمية (Policy Banks) بغية تمويل المشاريع الحكومية، وهي: بنك التطوير الزراعي، بنك الإستراد والتصدير، بنك التطوير. كما أصبح النظام البنكي الصيني يستفيد من أرباح الودائع المالية الضخمة الخاصة بالادخار والتوفير (23). وفي الوقت الحاضر، يتكون النظام المصرفي الصيني من أربعة بنوك كبرى للقطاع العام، وثلاثة بنوك تنمية، واثنا عشر بنكا تجاريا، والعديد من تعاونيات إقراض ريفية، إلى جانب فروع من بعض البنوك الأجنبية (24).

وبداية من 2002، انفتح النظام البنكي الصيني على رأسمال الأجنبي شرط أن لا يتجاوز نسبة 25% من القيمة الإجمالية، وهذه الإجراءات حفزت المستثمرين على فتح أرصدة مالية وإيداع أموالهم في أغلبية البنوك الكبرى في الصين، وشجعهم أيضا على شراء الأسهم في بورصة هونكونغ وشنغهاي و شنزن. أما بالنسبة للسياسة النقدية للعملة الصعبة، أقرت اللجنة الوطنية النقدية التابعة للبنك المركزي منذ يناير 1994، استعمال نقطة نظام معدل الوسط ضد الدولار الأمريكي. وفي جويلية 2005، رفعت الصين من قيمة اليوان (الرنمينبي) بنسبة 2.1% مقابل الدولار(25)، وفيما يخص السياسة النقدية في الصين فقد استطاعت تحقيق نتائج إيجابية تمخضت عنها احتياطات نقدية جد معتبرة بفضل إصلاح قطاعها المالي، وهو ما أهلها إلى احتلال المرتبة الثانية عالميا فيما يخص الاحتياطات النقدية الأجنبية بمبلغ 400 مليار دولار في العام 2003 بعد اليابان التي بلغت احتياطاتها 664.6 مليار دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى عالميا، وفي غضون سنتين زادت هذه الاحتياطات النقدية الأجنبية للصين لتتجاوز 800 مليار دولار في العام 2005، متصدرة بذلك المرتبة الأولى عالميا (26).

أما على مستوى مؤسسات التحصيل الضريبي عمد البرلمان الصيني منذ نوفمبر 1993 إلى إصلاح المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم هذا القطاع الذي يمثل أحد الركائز التي تغذي المؤسسات المالية. وفي ظل هذا الإصلاح القانوني عرف التحصيل الضريبي في الصين تزايدا مستمرا حيث وصل في عام 2007 إلى 5130 مليار يوان أي ما يعادل 733 مليار دولار، أي بزيادة تصل نسبتها إلى 33 % في العام. و في خضم عامين متتاليين عرفت السوق المالية الصينية تطورا كبيرا حيث وصل رأسمال البورصة في عام 2008 إلى 130% من الناتج الداخلي الخام (Produit Intérieur Brut :PIB) أي بزيادة تقدر بـ 120% مقارنة بعام 2005 أين وصل إلى 10% فقط (27).

مما سبق عرضه، يمكن القول أن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الصين في مسارها التنموي حولتها إلى ما يسمى بمصنع العالم وأهلتها لترتقي إلى المرتبة الثانية في تصنيفات اقتصاديات العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة. كما أصبحت الصين اليوم مركزا لجذب الاستثمارات و تجميع الآلاف من رؤوس الأموال الأجنبية. و بذلك فهي مركز مالي كبير، و قطب صناعي عالمي هام، يمتلك سوقا تجارية ضخمة تتميز بنسب عالية من التطور، وتعتمد في ذلك على قوة يدها العاملة المؤهلة. كما نجحت هذه الأخيرة في غزوها للأسواق العالمية عن طريق تكثيف وتطوير علاقاتها التجارية مع كل دول العالم، إلى جانب توسيعها لمجالات التعاون مع الدول الصناعية الكبرى مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ودول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية. وبالتالي يمكن القول أن التجربة الاقتصادية الصينية هي تجربة ناجحة بامتياز.

الهوامش :

1 – عبد العزيز حمدي عبد العزيز، **التجربة الصينية: دراسة أبعادها الإيديولوجية والتاريخية والاقتصادية**، الطبعة الأولى، القاهرة: أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 83.

2 – وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص 09.

3 - فوزي حسن حسين ، الصين **ومقومات القطبية العالمية**. الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009، ص ص120، 121.

[4] - وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010**.الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010 ، ص 51.

وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

[5] - وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، ، "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق"،**المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الثالث والثلاثون، 2012،ص 12.

[6] - محمد السيد سليم، **الصين في ظل نظام القطبية الثنائية** ، عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994، ص 33.

[7] – كونراد زايتش، **الصين عودة قوة عالمية**، (ترجمة : سامي سمعون)، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003، ص 277.

[8]- Jean-Luc Domenach ,Philipe Richer ,**la chine 1949-1985**, paris : imprimerie nationale, 1987**,** P 123.

[9] - Jurgen Haacke, "china's participation in multilateral pacific cooperation forms aussenpolitils", **German foreign affairs**, vol 48, 2000, P168.

10- مقالة بعنوان "التعليم في الصين"،جامعة أم القرى ،تاريخ الدخول للموقع: 2014/11/10

http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager//Exp1.pdf

11 - Jean-Luc Domenach ,Philipe Richer, **la chine 1949-1985**, paris : imprimerie nationale, 1987,p360.

12 – وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق،ص 14.

13 - Françoise Lemoine , **la chine :Histoire, géographie et géopolitique** , Paris :Person Education , 2009 , P45.

14 - Jean-Luc Domenach ,Philipe Richer, OP.CIT P360.

15 – مدحت أيوب، "الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة"، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 173، جويلية 2008، ص 95.

16 – وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق،ص 16.

17 - Françoise Lemoine, op.cit, p 46.

18 - Ibid, p 47.

19 - Jean-Luc Domenach, **Ou va la chine ?**, Paris : Fayard librairie Arthéne, 2002, P 275.

20 - Ibid. p 275.

21 – وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، مرجع سابق، ص 17.

22 – سيدي أحمد ولد أحمد سا لم، "الصين والتحديات الداخلية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18 يناير 2015، ص 4

23 - Françoise Lemoine, op.Cit. p 48.

24– فرانسواز لوموان، **الإقتصاد الصيني**، (ترجمة : صباح كعدان)، دمشق: الهيئة العامة للكتاب، 2010، ص17.

25– لكيث برادشر، مقالة بعنوان " الصين ترفع قيمة عملتها النقدية، ، الجريدة الإلكترونية نيويورك تايمز، تاريخ الدخول للموقع:2013/07/08. http://secretsearth.wordpress.com

26 – علي حسن بكير، "نحو علاقات صينية – خليجية إستراتيجية"، **مجلة آراء حول الخليج**، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 18، مارس 2006، ص 58.

27 - Chloé Maurel, **la Chine et le Monde :Constats et enjeux**, France : Groupe Studyrama, 2008, P 37.